(13)

سجل ف الديوان ٤١٤٦
٢٠١٠/١١/٤

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
المدير العام
١ص/ ٣٥٤٤
٢ - تشرين الثاني ٢٠١٠

جانب ديوان المحاسبة

الموضوع: إمكانية إيداع صورة عن مستند

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نعرض ما يأتي :

ذكر احد السادة النواب في اجتماع لجنة المال والموازنة النيابية الذي عقد يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦، والمخصص للبحث في موضوعي حسابات المهمة وقطع حساب الموازنة، ان السيد عبد الناصر المعلم – مقدم خدمات فنية بالساعة – و المكلف برئاسة "فريق التدقيق الخاص". قد أرسل إلى ديوان المحاسبة كتاباً بصورة مباشرة، دون اتباع طريق التسلسل الإداري،

لذلك،

نتمنى عليكم، في حال صحة ما تقدم، إيداعنا نسخة عن المستند المذكور ليبنى على الشيء مقتضاه.

مدير المالية العام

ألان بيفاني

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة

وزارة المالية
رقم ١٤٣١٤
تاريخ ٣ آب ٢٠١٠

(٤٦)

محضر الاجتماع الثالث حول قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩

عند الساعة الثانية عشر من يوم الجمعة الواقع في ٢٠١٠/٧/٢ عقد اجتماع في مكتب سعادة مدير المالية العام السيد الآن بيفاني بحضوره وحضور مدير الواردات السيد لؤي الحاج شحادة، مدير الخزينة السيدة موني الخوري، مدير الصرفيات السيدة عليا عباس، مدير الموازنة ومراقبة النفقات بالتكليف السيدة جوزيان سعد، مدير المحاسبة العامة بالتكليف السيدة رجاء شريف، رئيس دائرة المحاسبة المالية السيد شارل شهوان، رئيس دائرة المحاسبة والصناديق السيد فادي رحال ورئيس فريق المحاسبة الخاص في دائرة المحاسبة والصناديق السيد عبد الناصر المعلم، للتداول في سير العمل في قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

اكد سعادة مدير المالية العام ان هذا الاجتماع هو للافادة عن سير العمل المنجز بموضوع قطع الحساب، ويعود لمديريات المالية العامة التنسيق فيما بينها بإستمرار لحل الصعوبات التي تواجهها، وعلى كل مديرية القيام بمهامها وفقاً لصلاحياتها المحددة قانوناً وان التنسيق مع مديرية المحاسبة العامة لإنجاز قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ لا يعني انّ عبء العمل هو فقط على عاتق مديرية المحاسبة العامة، مشدداً على ضرورة اجابة المراسلات التي ترد من أي مديرية بدقة.

طلب سعادة مدير المالية العامة من الحاضرين اطلاعه على سير العمل في مديرياتهم.

مديرية الموازنة ومراقبة النفقات:

افادت مديرة الموازنة ومراقبة النفقات بأنه قد تم انجاز كامل بيانات النفقات وتم ارسالها الى مديرية الصرفيات بإستثناء بيان نفقات مجلس شورى الدولة عن عام ٢٠٠٩ والذي يقوم المراقب حالياً بتدقيقه.

مديرية الصرفيات:

بالنسبة لتدقيق بيانات النفقات عن عام ٢٠٠٨، اشارت مديرة الصرفيات الى وجود بعض المتأخرات، منها ما هو موجود قيد الدرس في مديرية الصرفيات (المديرية العامة للخارجية) ومنها ما تم ارجاعه الى الادارة المعنية (المديرية العامة للتربية والتعليم، المديرية العامة للتعليم العالي والمديرية العامة للشؤون الاجتماعية).

اما سير العمل في بيانات نفقات عام ٢٠٠٩ فهو مفصل في الجداول المرفقة ربطاً بهذا المحضر.

وبالنسبة للصرف على اساس القاعدة الاثنتي عشرية اعتبرت مديرة الصرفيات بأنه ليس من مسؤولية مديرية الصرفيات معرفة حركة الاعتمادات بل ان هذا الامر هو من صلاحية مديرية الموازنة. وعندما اشارت مديرة المحاسبة العامة الى ان مديرية الصرفيات تقوم

بالتصديق على الاعتمادات الواجب تدويرها وبالتالي يقتضي ان تفيد عن الاعتمادات المصروفة على اساس القاعدة الاثني عشرية، اكدت مديرة الصرفيات بأنها لا تملك المعلومات التي تمكنها من اجابة هذا الطلب الذي يعتبر من صلاحيات مديرية الموازنة.

واشارت مديرة الموازنة بأنها قد اجابت على هذا الموضوع.

مديرية الواردات:

شرح مدير الواردات سير العمل في مديرية الواردات وفقاً لما يلي:

- تمت اجابة مديرية المحاسبة العامة على موضوع الفرق في البيانات العائدة لأوامر قبض الضرائب غير المباشرة عن الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧، وسوف يتم الاجتماع مع السيد شارل شهوان لمناقشة الاختلافات،
- ورد كتاب من المركز الالكتروني يفيد بأن التقارير حول الغرامات المخفضة اصبحت الآن موجودة على الsystem ويمكن الاطلاع عليه، وتم الطلب من المركز الاكتروني اعطاء اذن دخول للسيد احمد قاووق على الsystem،
- بالنسبة للبقايا المدورة: اشارت مديرة المحاسبة العامة الى ان دائرة تحصيل بيروت قد ارسلت البقايا المدورة الى مديرية الواردات، الا ان مدير الواردات اكد ان ما تم استلامه يعود فقط لبقايا عام ٢٠٠٩ وان هذا الموضوع هو من صلاحيات مديرية الخزينة، فالتكاليف الموضوعة قيد التحصيل التي هي من صلاحيات مديرية الواردات لا تشمل البقايا المدورة، وابدى تحفظه على ما اذا كان ال system قادر على تفصيلها سنة بسنة.
- قد يكون هناك فروقات في بعض الارقام بعد المقارنة بين الجداول والتقارير الصادرة عن ال system
- تم الطلب من المركز الالكتروني تحديد البقايا المدورة.

مديرية الخزينة

شرح كل من مديرة الخزينة والسيد عبد الناصر المعلم سير العمل في مديرية الخزينة وفقاً لما يلي:

- بالنسبة لموضوع الهبات: عندما يحول الواهب الاموال الى حساب الخزينة توضع في قيد مؤقت وذلك لحين صدور مرسوم قبول الهبة، وبعد صدور المرسوم توضع في الفئة السابعة من الواردات.

وعند سؤال مديرة المحاسبة العامة عن موضوع متابعة نقل قيود الهبات اشارت مديرة الخزينة الى انه لا يتم نقل جميع قيود الهبات لأن بعض الهبات لا يصدر مراسيم قبولها كما ان بعض المراسيم الصادرة لا ترد الى مديرية الخزينة.

وفي هذا الاطار اشارت مديرة المحاسبة العامة بانه لم يردها أي جواب من مديرية الخزينة حول وضعية الهبات وكذلك مستندات الهبات العائدة لعام ٢٠٠٥.
وعندما اجابت مديرة الخزينة بانها موجودة في مستندات مصرف لبنان، اكدت مديرة المحاسبة العامة بأنه ليس من واجباتها التدقيق في الهبات ومستنداتها وما اذا كان قد صدر مرسوم بشأنها.
وعندها شدد سعادة مدير المالية العام بأن كل ما يتعلق بالهبات هو من مهام وصلاحيات مديرية الخزينة والتي يجب ان تقوم بمتابعة القيود المؤقتة ومصيرها، وان المستندات الثبوتية للقيود المؤقتة يجب ان ترسل الى مديرية المحاسبة العامة واذا تبين ان هناك مشكلة في هذه المستندات تعاد الى مديرية الخزينة.

- بالنسبة لمطابقة حسابات المهمة:
  - تم انجاز مطابقة حساب المهمة بالنسبة للعام ٢٠٠٥
  - حساب عام ٢٠٠٦: سيتم تسليمه بعد عدة ايام بعد حل الموضوع المتعلق بالجمارك
  - حساب عام ٢٠٠٧: تمت المطابقة مع مصرف لبنان وهناك بعض التصحيحات سيتم ارسالها الى مديرية المحاسبة العامة

وسيتم العمل على حساب مهمة عام ٢٠٠٨ بعد انتهاء حسابي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وقد طلب السيد عبد الناصر مهلة لإنجاز حساب المهمة الآنف الذكر
وعندها شدد سعادة مدير المالية العام على ضرورة الاسراع في انجاز هذا العمل وانه منذ زمن يسأل مديرية الخزينة عن الحسابات وضرورة انجازها.
اقترح رئيس دائرة المحاسبة والصناديق ان يصار الى تحديد هيكلية تنظم العلاقة مع مديرية المحاسبة العامة.

مديرية المحاسبة العامة

عرضت مديرة المحاسبة العامة لملاحظاتها على سير العمل وفقاً لما يلي:

- لم يرد الى مديرية المحاسبة العامة المستندات العائدة للهبات عن عام ٢٠٠٥.
- تبين وجود فروقات في الحساب الاداري بالنسبة للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بعد المصادقة عليه من قبل مديرية الصرفيات وبين بيان الحوالات المصروفة الصادرة عن المديرية وانه تم تعديل الحساب الاداري. ابدت مديرة الصرفيات استغرابها حول كيفية حصول ذلك. اودعت مديرة المحاسبة العامة مديرة الصرفيات جداول تبين حصول هذا التغيير.

- حساب المهمة العائد لعام ٢٠٠٥ لا يتضمن كافة المستندات المحددة اصولا ومنها البيانات الاجمالية للتحققات.
- بيان السلفات الوارد من مؤسسة كهرباء لبنان لا يتطابق مع ارقام بيان السلفات المعد من قبل مديرية الخزينة.
- لم يرد أي اجابة من قبل مديرية الخزينة حول بيان السلفات لعام ٢٠٠٥ ومحاضر تعداد الصندوق غير موجودة.
- طلبت مديرة المحاسبة العامة ايداعها بيان الايرادات المحصلة معدلاً.

وعندما تبين لسعادة مدير المالية العامة انه قد تم اجراء تعديلات على القيود من قبل مديرية الخزينة من دون اطلاعه، اعتبر ان هذا الموضوع مخالف للقانون وستتحمل مديرية الخزينة المسؤولية وان التصحيح الذي تم سيرسل الى التفتيش المركزي والنيابة العامة المالية. وعندها تم رفع الاجتماع.

مراقب الضرائب الرئيسي

محمد الشاملي

نسخة الى: - سعادة مدير المالية العام
- مدير الواردات
- مدير الخزينة
- مدير الصرفيات
- مدير الموازنة ومراقبة النفقات
- مدير المحاسبة العامة
- رئيس دائرة المحاسبة المالية
- رئيس دائرة المحاسبة والصناديق
- رئيس فريق المحاسبة الخاص في دائرة المحاسبة والصناديق

الادارات قيد التدقيق في مديرية الصرفيات للعام ٢٠٠٩

الادارة	رقم المعاملة	الفصل
مجلس الوزراء	5376/4	4
التفتيش المركزي	5601/4	سنوي
الهيئة العليا للتاديب	5381/4	سنوي
الاحصاء المركزي	17877/4	3
	6355/4	سنوي
المجلس الاعلى للدفاع	3122/4	4
	3121/4	سنوي
امن الدولة	8325/4	سنوي
المجلس الدستوري	3119/4	4
	3120/4	سنوي
وزارة العدل- المحاكم المدنية	17678/4	4
المغتربين	11498/4	1
	11498/4	2
	11498/4	3
	11498/4	4
	11498/4	سنوي
وزارة الداخلية	5527/4	4
الامن الداخلي	7425/4	4
	7426/4	سنوي
محافظة الشمال	9227/4	سنوي
محافظة الجنوب	5599/4	سنوي
محافظة النبطية	5379/4	4
	6235/4	سنوي
وزارة الدفاع	8383/4	4
المختبر المركزي	10396/4	سنوي
وزارة الاقتصاد	5681/4	4
	5682/4	سنوي
وزارة الزراعة- المديرية العامة للتعاونيات	11467/4	سنوي
وزارة الاتصالات- البريد	6356/4	4

	6756/4	سنوي
وزارة العمل	8143/4	4
	8142/4	سنوي
وزارة السياحة	8751/4	4
وزارة الثقافة– الاثار	7427/4	4
	7427/4	سنوي
وزارة المهجرين	5678/4	سنوي
وزارة الشباب والرياضة	5680/4	4
وزارة الشؤون الاجتماعية	11565/4	4
	11565/4	سنوي
وزارة الصناعة	4937/4	سنوي

الادارة	رقم المعاملة	الفصل
رئاسة الجمهورية	6093/4	سنوي
مجلس الوزراء	6998/4	سنوي
الافتاء الجعفري	5879/4	سنوي
المحاكم الشرعية الجعفرية	18666/4	3
	5947/4	4
	5947/4	سنوي
المحاكم الدرزية	5378/4	4
	5377/4	سنوي
الشؤون السياسية واللاجئين	1346/4	3
الاحوال الشخصية	11238/4	سنوي
الادارات والمجالس المحلية	3725/4	1
	3726/4	2
	3727/4	3
	11470/4	سنوي
محافظة بيروت	2709/4	3
	2709/4	4
	2710/4	سنوي
محافظة البقاع	17874/4	3
المختبر المركزي	14172/4	2
وزارة الزراعة- الادارية المشتركة	19031/4	2
	11141/4	4
	11141/4	سنوي
وزارة الزراعة- المديرية العامة للتعاونيات	8522/4	4
وزارة الثقافة	19629/4	3
	11138/4	سنوي
وزارة البيئة	13916/4	2
	18469/4	3
	10681/4	سنوي

الادارات المتأخرة بارسال البيانات العام ٢٠٠٩

الادارة	رقم المعاملة	الفصل
وزارة العدل- مجلس الشورى		1
		4
		سنوي
وزارة الخارجية		1
		2
		3
		4
		سنوي
وزارة الداخلية		سنوي
الشؤون السياسية واللاجئين		4
		سنوي
محافظة جبل لبنان		4
		سنوي
الشؤون العقارية		4
وزارة الطاقة- الموارد المائية والكهربائية		4
		سنوي
وزارة السياحة		سنوي

مديرية المالية العامة - الشؤون الادارية - الدائرة الادارية

رقم الملف	وا/14314
المصدر	
الموضوع	محضر الاجتماع الثالث حول قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤-2009
التاريخ	03/08/2010 1:15 pm
المستدعي	مراقب الضرائب الرئيسي محمد الشامي
اسم الموظف	امال حافظة

يحال الى	
يحال الى	
يحال الى	
يحال الى	

(46)

محضر الاجتماع الثاني حول قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤- ٢٠٠٩

عند الساعة الثالثة من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٠/٦/٢٢ عقد اجتماع في مكتب سعادة مدير المالية العام الآن بيفاني بحضوره وحضور مدير الواردات السيد لؤي الحاج شحادة، مدير الخزينة السيدة موني الخوري، مدير الموازنة ومراقبة النفقات بالتكليف السيدة جوزيان سعد، مدير المحاسبة العامة بالتكليف السيدة رجاء شريف، رئيس دائرة المحاسبة المالية السيد شارل شهوان، رئيس دائرة صرف الرواتب سهير ابي ملحم ورئيس دائرة التدقيق والصرف رضوان غانم، للتداول في سير العمل في قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وذلك بعد صدور كتاب معالي وزير المالية رقم ١٦٣٨/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ وبعد ان عقد الاجتماع الاول الذي تم فيه تحديد المعلومات والبيانات المطلوبة من مديريات المالية العامة.

وانضم الى الاجتماع لبعض الوقت معالي وزير المالية ريا حفار والمستشار السيد نبيل يموت.

عرض سعادة مدير المالية العامة لمعالي الوزيرة سير العمل بموضوع قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وفقاً لافادات مديريات المالية العامة، واكد على انه سيتم انجاز العمل ضمن المهلة وبان هناك ورشة داخلية تتم بصرف النظر عما هو مطلوب للموازنة العامة وأن هذه الورشة بينت النواقص والثغرات والمشاكل الموجودة، وسيتم انجاز العمل سنة فسنة.

واجاب الحاضرون عن اسئلة معالي الوزيرة حول سير العمل بموضوع قطع الحساب.

طلب سعادة مدير المالية العامة من كل من المدراء اطلاعه على سير العمل المطلوب من مديريتهم.

<u>مديرية الموازنة العامة ومراقبة النفقات:</u>

اشارت مديرة الموازنة الى انه قد تم ارسال كافة بيانات النفقات العائدة لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بإستثناء بيانات وزارة الطاقة، اذ تبين ان هناك تجاوز في الصرف ويجري التدقيق لمعرفة المشكلة.

اما بالنسبة لبيانات النفقات العائدة للعام ٢٠٠٩ فقد تم ارسالها الى مديرية الصرفيات بإستثناء البيانات العائدة لكل من:

- وزارة الخارجية والمغتربين
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الداخلية (محافظة جبل لبنان)
- ديوان المحاسبة

71

- مجلس شورى الدولة

وعند سؤال سعادة مدير المالية العام عن المهلة المتوقعة لانجاز العمل المطلوب من ~~مديرية الموازنة~~، افادت مديرة الموازنة بعدم امكانية تحديد مهلة معينة. لان الامر لا يعود لها

وطلب سعادة مدير المالية العامة اعلامه عن أية مشكلة او صعوبة مع باقي الوزارات تستدعي تدخله او تدخل وزير المالية لحلها.

مديرية الصرفيات:

افاد السيد رضوان غانم بأنه قد تم ارسال بيانات النفقات العائدة للعام ٢٠٠٨ الى مديرية المحاسبة العامة بإستثناء البيانات العائدة للوزارات التالية:

- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الخارجية والمغتربين
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الطاقة والمياه

اما بالنسبة لبيانات النفقات العائدة للعام ٢٠٠٩ فإنها قد بدأت بالوصول تباعاً الى مديرية الصرفيات ويجري حالياً العمل لإنجازها.

واشار السيد غانم الى وجود بعض التباينات مع مديرية الخزينة يجري العمل على تصحيحها.

مديرية الواردات:

اكد مدير الواردات بانه قد تم الرد على موضوع الفرق في البيانات العائدة لأوامر قبض الضرائب غير المباشرة عن عام ٢٠٠٥ وقد تم ارسال كتاب جوابي الى مديرية المحاسبة العامة، الا ان مديرة المحاسبة العامة اشارت الى انها لم تتلق الكتاب الجوابي بعد.

اما بالنسبة لحسابات العام ٢٠٠٦ فانه سيتم ارسال الجواب في نهاية الاسبوع الحالي، وفي نهاية الاسبوع القادم بالنسبة لباقي الاعوام.

ويجري العمل حالياً مع المركز الالكتروني لانجاز التقارير المتعلقة بإحتساب غرامات التحقق والبقايا المدورة.

مديرية المحاسبة العامة

شرحت مديرة المحاسبة العامة لسير العمل لديها وملاحظاتها وفقا لما يلي:

- بالنسبة لقطع الحساب العائد للعام ٢٠٠٥ تم الوصول الى تطابق ارقام مشروع قطع الحساب مع ارقام المهمة للعام نفسه.

- لوحظ وجود تباينات في بيان السلفات الوارد من مديرية الخزينة اذ لم تتطابق ارصدته مع الارصدة في حساب المهمة الصادر عن مديرية الخزينة لعام ٢٠٠٥ والكتب المرسلة الى المؤسسات العامة حول قيمة السلفات.
- بيان السلفات يرفق عادة بقطع الحساب وقد ظهرت فروقات في حركة الحسابات.
- ان محاضر تعداد الصندوق غير مرفقة بحساب المهمة.
- بيان القروض الصادر عن مديرية الدين العام غير متطابق مع حساب المهمة.
- بالنسبة للهبات: اشارت مديرة المحاسبة العامة الى انها من صلب قطع الحساب وقد تم الطلب من مديرية الخزينة الافادة عن الموضوع،ارسلتها الى مديرية الدين العام التي اجابت بانها لا يمكنها الافادة عن هذا الموضوع. وقد تم اخذ بعين الاعتبار مراسيم قبول الهبات للإدارات العامة. واكدت انه يجب ان يكون هناك مركزية في وزارة المالية فيما خص الهبات.

اشارت مديرة الخزينة الى وجود مشكلة بالنسبة للهبات لانها توضع مباشرة في حساب في مصرف لبنان ولا تدخل في الموازنة. واكد سعادة مدير المالية العام ان القانون يوجب ان تقيد الهبات في قسم الواردات من الموازنة العامة.

- ان البيانات الفصلية والسنوية للادارات التي تجبي ايرادات غير ضريبية لا ترسل الى مديرية المحاسبة العامة، وقد تم ارسال كتب الى هذه الادارات بهذا الموضوع.
- تم طلب نسخ عن حسابات المهمة للموازنات الملحقة من العام ٢٠٠٤ الى العام ٢٠٠٩

مديرية الخزينة

اشارت مديرة المحاسبة العامة بانه لم يتم ارسال بيانات الايرادات المحصلة عن الاعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩ من قبل مديرية الخزينة الى مديرية المحاسبة العامة. وكذلك حسابات المهمة العائدة للاعوام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ بالاضافة الى المستندات المنصوص عنها في المرسوم رقم ٦٥/٣٣٧٣.

اكدت مديرة الخزينة بانه سيتم ارسالها كاملة، ويجري العمل حالياً للاجابة عن كل ما هو مطلوب من قبل مديرية المحاسبة العامة.

وتم عرض المشكلة المتعلقة بالمستندات التي يجري تدقيقها وعدم وجود مكان لدى مديرية المحاسبة العامة لوضعها. فطلب سعادة مدير المالية العام ان يتم التنسيق بين مديرية المحاسبة العامة ومديرية الخزينة ومديرية الشؤون الادارية لإيجاد حل لهذا الموضوع.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على متابعة العمل والتنسيق بين المديريات لإنجاز قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩ وفقاً للمطلوب منها من قبل مديرية المحاسبة العامة.

(49)

وزارة المالية
رقم ٩٧٢٨
تاريخ ٢١ أيار ٢٠١٠

محضر الاجتماع الاول حول قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤- ٢٠٠٩

عند الساعة التاسعة والنصف من يوم الاربعاء في ٢٠١٠/٥/٢٦ عقد اجتماع في مكتب سعادة مدير المالية العام الآن بيفاني بحضوره وحضور مدير الواردات السيد لؤي الحاج شحادة، مدير الخزينة السيدة موني الخوري، مدير الصرفيات السيدة عليا عباس، مدير الدين العام بالتكليف السيدة امل شبارو، مدير المحاسبة العامة بالتكليف السيدة رجاء شريف، رئيس دائرة المحاسبة المالية السيد شارل شهوان، للتداول بموضوع قطع حساب الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وذلك بعد صدور كتاب معالي وزير المالية رقم ١٦٣٨/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ المبلغ اليهم بوقت سابق.

وهذا الكتاب يتبع المذكرات الصادرة عن سعادة مدير المالية العام التالية:

المذكرة رقم ١٤٢٠/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٥

المذكرة رقم ٩٩٨/ص١ تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤

المذكرة رقم ٥٢٣/ص١ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٨

المذكرة رقم ٢٦٨٢/ص١ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥

المذكرة رقم ٢٣٦٩/ص١ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٥

اضافةً الى القرار رقم ٢/٦٣٣٣ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦ وكتابي سعادة مدير المالية العام الموجهين الى مديرية المحاسبة العامة رقم ٦٦٠/ص١ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٧ و٢٢٨٣/ص١ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣.

يأتي هذا الاجتماع في وقتٍ عاد موضوع الموازنة لعام ٢٠١٠ للطرح مجدداً وفتح النقاش حول ضرورة وجود قطوعات حسابات للسنوات السابقة.

وقد سبق طرح هذا الموضوع عدة تغييرات طرأت على مركز مدير المحاسبة العامة اعتباراً من مطلع العام ٢٠٠٧ حيث تتالى بالتكليف على هذا المركز كل من السادة غسان نجا وأمين صالح واخيراً الاصيل المرحوم رباح المريني الذي توفي منذ حوالي اسبوعين وكلفت حالياً السيدة رجاء شريف بمهام مدير المحاسبة العامة.

وبلمحة موجزة نعرض ما يلي:

- قام مدير المحاسبة العامة بالتكليف السيد امين صالح بتقديم استقالته من الخدمة وقد كان قد ارسل عدة مشاريع قطوعات حسابات للاعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ تحفظ عليها شخصياً بمعظم تفاصيلها.

- تم اعادة مدير المحاسبة العامة الأصيل وتم تعيين رئيس دائرة للمحاسبة المالية الا ان مدير المحاسبة العامة توفي بعد فترة وجيزة كما ذكرنا.

- كلف فريق لانجاز الحسابات برئاسة السيد خليل يوسف ثم السيد زياد الشيخ لكنه توقف عن العمل.

- كلف فريق لاجراء جردة بالسلفات وقام بتسليم نتيجة عمله، وهي قيد المراجعة.

وبالمختصر وفي الوضع الحالي تم اقرار آخر قطع حساب للموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٣، اما حسابي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ فقد تم ارسالهما الى ديوان المحاسبة دون تدقيق.

طلب مدير المالية العام تحديد المعلومات التي تحتاجها مديرية المحاسبة العامة والمطلوبة من باقي المديريات .

استهلت مديرة المحاسبة العامة تعداد هذه المعلومات والبيانات بالنسبة لكل مديرية من مديريات المالية العامة، وذلك على الشكل التالي:

المطلوب من مديرية الخزينة:

١- محاضر تعداد الصندوق في ٣١ كانون الاول من السنة

٢- خلاصات حسابات المطابقة وبياناتها المثبتة لأرصدة الحسابات المصرفية.

٣- بيانات اجمالية لتحققات الضرائب المباشرة وتحصيلاتها وبقاياها.

٤- بيانات اجمالية بتحققات الواردات الاخرى التي لا تجبى بموجب جداول تكليف وبتحصيلاتها وبقاياها.

٥- بيانات اسمية بالبقايا العائدة للسنة السابقة لسنة الحسساب الواجب تحصيلها وبالمبالغ الهالكة او الساقطة بمرور الزمن.

٦- بيانات بأوامر الدفع او الحوالات العائدة للسنة السابقة لسنة الحساب، الباقية قيد الدفع.

٧- بيانات تفصيلية بحسابات سلفات الخزينة وسلفات الموازنة.

٨- بيانات مفصلة بأرصدة الحسابات خارج الموازنة.

واشار سعادة مدير المالية العام الى انه ما زال يكرر منذ العام ٢٠٠٠ ضرورة اعادة ما يسمى بفريق المحاسبة الخاص الى مديرية الخزينة بشكل نظامي، وتمنى على مديرة الخزينة اقتراح ما يلزم في هذا الاطار.

المطلوب من مديرية الصرفيات:

- بيانات النفقات العائدة للعام ٢٠٠٨ والمتعلقة ببعض الادارات

- كامل بيانات النفقات العائدة للعام ٢٠٠٩

اشارت مديرة الصرفيات الى ارسال عدد من البيانات الى مديرية المحاسبة العامة والتي وردتها من مراقبي عقد النفقات وطلبت من باقي الادارات ارسال بياناتها . وقد سلمت مديرة المحاسبة العامة مديرة الصرفيات لائحة بأسماء الادارات الذي لم يردها بيان نفقاتها عن سنة ٢٠٠٨.

اما في ما خص التصديق على هذه البيانات اشارت مديرة الصرفيات الى ان التدقيق يتم يدوياً للتأكد من مطابقة مضمونه مع النظام (SYSTEM) والتوقيع عليها يتم من قبل رئيس دائرة مفوض بذلك.

وقد لفتت مديرة الصرفيات الى وجود مشكلة في تدقيق الحوالات مع البيانات التي تظهر على النظام لأن الحوالات لا تحفظ لديها بعد توقيعها بل يتم ارسالها مع مستنداتها الثبوتية.

وتم اخيراً الاتفاق مع مديرة الصرفيات على المصادقة على الحساب الاداري وتعهدت بإرسال بيان سنوي بالحوالات الملغاة.

المطلوب من مديرية الدين العام:

بيان بالقروض بالعملة الاجنبية والمحلية يتضمن اصل القروض وحركتها ورصيدها في اخر السنة، وذلك من نهاية العام ٢٠٠٣ لغاية العام ٢٠٠٩، ومطابقتها مع مديرية الخزينة ومصرف لبنان.

اشارت مديرة الدين العام الى وجود هذه المعلومات على ال PFM سنة بسنة باستثناء تحديد اصل القرض، وان هذه البيانات متطابقة مع ارقام مصرف لبنان وباقي المؤسسات المانحة.

المطلوب من مديرية الواردات:

- الجداول الاسمية بالتكاليف.
- المبالغ المنزلة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩
- الاجابة عن كتب المحاسبة العامة حول الفرق في البيانات العائدة لأوامر قبض الضرائب غير المباشرة.

واخيراً تم التباحث في آلية التدقيق فأكدت مديرة المحاسبة العامة بانها بحاجة لفريق عمل كبير. اعرب مدير الواردات عن استعداده للمساعدة في هذا العمل بإعتبار انه عمل مشترك بين كافة مديريات المالية العامة. فتم الاتفاق على توزيع عبء التدقيق على المديريات لانجاز هذا العمل المشترك، الا ان مديرة الصرفيات اكدت انه ليس بإمكانها المساهمة بهذا العمل نظراً لطاقتها المحدودة. واشارت مديرة المحاسبة العامة الى ان الاساس في هذا التدقيق هو مطابقة الارقام دون التطرق الى قانونية الانفاق.

طرح مدير المالية العام امكانية اعداد مشروع مذكرة لتكليف عدد من رؤوساء المحاسبة والمحاسبين بالعمل بشكل مؤقت مع مديرة المحاسبة العامة لاعداد قطع الحساب للاعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ ضمناً.

اما بالنسبة للموازنات الملحقة فتم التأكيد على ان يصار الى بحث الآلية الانسب لتدقيقها بعد ان اشار سعادة مدير المالية العامة الى ان وزيرة المالية قد اعلنت عن استعدادها لتقديم كافة التسهيلات لانجاز هذا العمل ويقتضي وضع آلية له.

وطرحت مديرة المحاسبة العامة التساؤل عن الصيغة الواجب اعتمادها في ما خص مشاريع قطوعات الحسابات للاعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ سيما وان عقد النفقات وصرفها تم، كما اشارت مديرة الصرفيات، على اساس مشاريع الموازنات.

وفي نهاية الاجتماع طلب سعادة مدير المالية العام من جميع المديريات الاجابة على الكتب الموجهة لها من مديرية المحاسبة العامة والعمل على تأمين المطلوب من كل مديرية.

امانة السر: للحفظ في الملف.

- نسخة ترفع الى معالي الوزير لاحاطة العلم/

مدير المالية العام

الان سيفاني

٢١ أيار ٢٠١٠